رصيد تنموي

مقاربات محليّة من سورية

العدد 1: كـــانون الثـــاني - نيســـان 2019

المحتوى

خلفيّة	5
لماذا؟	8
كيف؟	10
تفـاعلات المشهد التنمـوي: العوامل الأطراف	13
المجتمعات المحلية	15
العمل الحكومي	26
القطاع الخاص	31
الإعلام السوري الخاص	35
ماذا بعد؟	38

مبادرة المساحة المشتركة
لتـــبادل المعـــرفـــة وبنـــاء التـــوافق

رصيد تنموي:
مقاربات محلية من سورية

بدعم من مبادرة المساحة المشتركة 2019

www.developmentassets.org
info@developmentassets.org

خلفيّة

ينظر إلى **التنمية المجتمعية** على أنها عملية طوعية ونتيجة نوعية، يطلقها المجتمع ويحفز الأطراف الأخرى على المشاركة فيها، لها مرتكز محلي ومنعكس وطني وعالمي في عالم متصل، وهي انتاج تراكمي، تكاملي، تشاركي من خلال تطوير وبناء قدرات الموارد والأصول المتوفرة في المجتمعات المحلية وربطها عبر العمل الجماعي المشترك، لتوليد الرأسمال المجتمعي، وتحسين نوعية الحياة فيزيائياً، اقتصادياً، اجتماعياً، سياسياً، ثقافياً، بيئياً.

تتولد تلك العملية وتتطور ضمن **الحوامل التنموية**، التي تتنوع أشكالها من مبادرة إلى مشروع ريادي إلى مركز مجتمعي حتى تصل إلى مستوى مؤثر في صياغة السياسات العامة وصناعة السلام واستمراره، وهي بالتعريف فضاء تفاعلي لطاقة اجتماعية، مُحفزة للمبادرات والحوارات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية والسياسية، تركز على إطار الإدارة المحلية واستثمار الرأسمال المجتمعي المتولد ضمنها، من خلال رصد الموارد الموجودة (وتطوير قدراتها) بما فيها بناء فرق العمل، تحديد الإمكانات الكامنة، وفهم التحديات، بناء شبكات وآليات حل تؤسس لنظام مرن، يوازن تباين قدرة مكوناته ويطورها حسب الظروف المحيطة، تترابط لاحقاً تلك الفضاءات، وتحسن القدرة على التوقع والاستجابة من أجل نوعية حياة أفضل على المستوى المحلي، الوطني وأبعد.

من جهة أخرى، تعاني عملية إعادة التنمية عادة من فجوة بين البنى المحركة للتنمية (الحوامل التنموية المجتمعية) وآليات وأطر المراقبة والمحاسبة الممكنة، وتزداد أهمية رسم ملامح أولية لهذه الفجوة وبناء ورصد مؤشرات لها ضمن الظروف الحالية، لجهة تحسين عملية التشاركية وعدم إقصاء السوريين، بل ومساعدتهم في إعادة ترتيب تموضعاتهم ضمن جهود تصالحية، ومعالجة التحديات المستمرة في التشكل على طول الطريق.

يلعب الرصيد التنموي المتشكل من خلال تفاعلات مكتملة أو ممكنة، دوراً أساسياً في بناء فهم لمكونات سلسلة القيمة للعملية التنموية، وذلك من مصادر بيانات متداولة بين أيدينا بشكل يومي، و**تحضير مساحات** مشتركة لعدد مستمر في التزايد من الحوارات المجتمعية عليها تمتد لتشمل كل الأطراف الفاعلة، من المؤسسات الحكومية وبيروقراطيتها (الإيجابية والسلبية)، **المجتمعات المحلية** ورأسمالها المجتمعي (الواعي لنفسه أو قيد التشكل)، القطاع الخاص كلاعب اقتصادي بمسؤولية اجتماعية، والجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني بخبراتها وتحالفاتها التي بنتها ضمن المسموح في ظروف الحرب، والإعلام كأحد الشركاء الأساسيين لرصد الظواهر والفجوات وتطوير أدوات متنوعة لقياسها، **وتحديد عناوين ومناطق تدخل تنموية** ممكنة ولازمة في كل مرحلة من المراحل، وأخيراً قد تمنح العملية فرصة مقارنة ومقاربة للأوضاع بين المناطق واستعادة التوازن بالحد الأدنى على الأقل من حيث الجهود المجتمعية والدروس المستفادة.

يلعب الرصيد التنموي المتشكل من خلال تفاعلات مكتملة أو ممكنة دوراً أساسياً في بناء فهم لمكونات سلسلة القيمة للعملية التنموية.

إن مراكمــة قيــاس هــذا الرصيــد التنمــوي بشــكل دوري وتقديمــه للأطــراف الفاعلــة، ســيفتح مســاحات لاســتثماره بالشــكل الفعــال، وإعــادة بنــاء سلاســل القيمــة اللازمــة لــه، وأيضــاً ســيكون مدخــل جيــد لتحســين نوعيــة الحــوارات وبنــاء الحجــج المســاعدة لذلــك. كمــا سيحســن مــن متوســط الــذكاء المجتمعــي للعمليــة التنمويــة، متجــاوزاً عمليــة بنــاء المعرفــة الذاتيــة والانتقــال مــن أنــا العــارف إلــى نحــن العارفيــن، ويخرجنــا مــن عمليــة الانتقــادات قصيــرة الأمــد إلــى عمليــة واعيــة قــادرة علــى المنــاورة مــع المتغيــرات الســريعة وتجــاوز مخاطرهــا ولاســيما فــي بيئــة تســيطر الحــرب وتبعاتهــا علــى المحيــط العــام لمجتمعاتنــا المحليــة.

كمــا سيســاهم فــي صياغــة المصطلحــات التــي ستشــكل الخطــاب التنمــوي للمجتمــع الســوري فــي عمليــة إعــادة التنميــة، ويســاعد علــى صياغــة الفعــل ضمــن الواقــع الاجتماعــي القــادر علــى التماهــي مــع تنوعاتــه، وسيؤســس لأنشــطة ومبــادرات تعتمــد علــى **الجــدوى الاقتصاديــة المجتمعيــة**، وتعريــف **الممــول الوطنــي للعمليــة التنمويــة**، حتــى الوصــول إلــى مكونــات واضحــة مترابطــة ضمــن **النظــام الإيكولوجــي التنمــوي الوطنــي**.

لماذا؟

ســنوات طويلــة مــن الحــرب الســورية بأبعادهــا المحليــة، الوطنيــة، الإقليميــة والدوليــة، وضعــت الرأســمال المجتمعــي الســوري ومــوارده الموزعــة فــي الجغرافيــا الســورية وخارجهــا فــي مواجهــة تحديــات كبيــرة ومركبــة، حيــث تباينــت درجــات اختبــاره فــي فتــرات زمنيــة متفاوتــة، وجغرافيــات وظــروف متنوعــة، ممــا أثــر علــى طريقــة تطــوره وقدرتــه علــى التجــاوب مــع المرحلــة القادمــة.

تراكمــت تلــك التحديــات الجديــدة مضافــة إلــى القديمــة، وأســســت لواقــع اجتماعــي مختلــف ومعقــد، ولكــن بقيــت المرونــة المجتمعيــة التــي أبدتهــا المجتمعــات المحليــة الســورية، إحــدى العوامــل الحاســمة للنجــاة فــي هــذه الحــرب الطويلــة، ويتــم التعويــل

عليهـا لتجـاوز مرحلـة لعبـة الانتظـار الجديـدة، عبـر عمليـة إعـادة التنميـة كمحـرك أساسـي لصياغـة واقـع اجتماعـي أكثـر قـدرة علـى التفاعـل مـع محيطـه، فـي عمليـة طويلـة الأمـد، ممهـدة ولازمـة وملازمـة لعمليـة إعـادة الإعمـار بأوجههـا المتنوعـة، ليـس لجهـة جنـي المكاسـب بـل لتقليـص المخاطـر المتأتيـة عنهـا فـي حـال حدثـت أو لـم تحـدث، واسـتعادة زمـام المبـادرة مـن التحـول مـن فكـر تقديـم المسـاعدات الإنسـانية إلـى فكـر البنـاء الذاتـي المسـتند علـى مـوارده المجتمعيـة والمفتـوح للتعـاون علـى العالـم أيضـاً.

> التحـــول مـــن فكـــر تقديـــم المســـاعدات الإنســـانية إلـــى فكـــر البنـــاء الذاتـــي المســـتند علـــى مـــوارده المجتمعيـــة والمفتـــوح للتعـــاون علـــى العالـــم.

وفـي محاولـة لفهـم واقـع اعـادة التنميـة فـي سـورية واستشـراف مآلاتهـا، يأتـي هـذا المنتـج ليحـاول ربـط بعـض المؤشـرات وتقديمهـا كمصـدر مفتـوح ومُتـاح، علّـه يكـون مفيـداً فـي خلـق وتنسـيق معرفـة بيـن المواطنيـن والمواطنـات، تمكنهـم مـن العمـل معـاً انطلاقـاً مـن أرضيـة معرفيـة مفتوحـة وقابلـة للتطـوّر. يتـمّ رصـد هـذه المؤشـرات والآراء بشـكل دوري يسـاعد علـى رؤيـة أوضـح لتمكيـن السـوريين مـن خيـارات أكثـر.

يسـعى «رصيـد تنمـوي» لرصـد علاقـات وأطـراف الجهـود التنمويـة وتفاعلاتهـا وثقلهـا فـي مقابـل التكاليـف الباهظـة الماديّـة والمعنويـة التـي يدفعُهـا السـوريون اليـوم وفـي كلّ مـكان. ويبقـى «رصيـد تنمـوي» منتـج مفتـوح للتطويـر والإضافـة مـن خـلال اسـتعماله مـن كل الشـركاء ليصبـح مرافقـاً لعملهـم اليومـي ومسـاعداً لفهـم القـادم وليـس فقـط قـراءة مـا مضـى.

كيف؟

بالنسـبة للبيانـات المقدمـة هنـا، تـم الاعتمـاد بشـكل رئيسـي علـى مصـادر أوليّـة، وذلـك مـن خـلال:

- اسـتبيان لعينـة مـن 240 ناشـطاً وناشـطة متوزعيـن فـي سـورية
- الجريـدة الرسـمية السـورية، الجـزء الأول والثانـي
- وسائل إعلامية سوريّة متنوعة
- المعرفـة المتولّـدة مـن بعـض ورشـات العمـل التفاعليـة فـي بدايـة 2019

تـم توجيـه اسـتمارة إلكترونيـة إلـى 240 ناشـط وناشـطة فـي عمـوم المناطـق فـي محاولـة لتغطيـة الجغرافيـة السـورية خـلال شـهر آذار 2019. حيـث توزّعـت العينـة اعتمـاداً علـى متوسـط كل مـن آخـر تقديـر رسـمي لتـوزع السـكان حسـب المحافظـات فـي 2017 وتقديـرات مكتـب الأمـم المتحـدة لتنسـيق الشـؤون الإنسـانية عـام 2017، كمـا تـم تثقيـل العينـات علـى المحافظـات السـورية بحسـب التـوزع الجغرافـي. وكانـت أعمـار المجيبيـن بالمناصفـة تقريبـاً بيـن الذكـور والانـاث، كمـا كان ثلثهـم علـى الأقـل ينشـطون فـي مناطـق هـي ليسـت مراكـز محافظـات، فيمـا تدرّجـت أعمارهـم بيـن 17 و60 سـنة وشـكّل مـن يزيـد عمرهـم عـن 40 سـنة ٪10 منهـم.

أكثـر مـن ثلثـي الناشـطين المجيبيـن فـي المرحلـة الجامعيـة، فيمـا شـكل الذيـن وصلـوا للمرحلـة الثانويـة ٪19، وكان طـلاب الدراسـات العليـا والدكتـوراه ٪13 مـن المجيبيـن. وعـن الحالـة الاجتماعيـة فقـد كان ثلثـي المجيبيـن عازبيـن، والمتزوجيـن ثلـث العينـة تقريبـاً.

وفـي تـوزّع العينـة علـى قطاعـات العمـل، فقـد شـغل ثلـث المشـاركون فـي العينـة تقريبـاً مجـالات متعلقـة بالتعليـم. وعـن طبيعـة العمـل الـذي يؤدّيـه الناشـطون المجيبـون فقـد شـكل الموظفـون فـي القطـاع الأهلـي ربـع المجيبيـن، وموظفـو القطـاع الخـاص ٪19، لحقهـم القطـاع العـام ٪16، وأصحـاب العمـل الخـاص ٪14، فيمـا تـوزع المجيبـون الآخـرون بيـن المسـتقلين ومـن لا يعملـون.

ثلـث الذكـور المجيبيـن قالـوا أنهـم معفيـون أو غيـر مكلفـون بخدمـة العلـم، فيمـا أشـار ثلـث آخـر إلـى أنهـم مؤجلـون لأسـباب دراسـية، وتـوزع الثلـث الأخيـر بيـن مـن قامـوا بتأديتهـا بالفعـل أو مـن لديهـم حـالات أخـرى صحيـة أو غيـر ذلـك. كمـا أجـاب ٪72 مـن الناشـطين أنهـم يسـكنون فـي ذات المناطـق التـي ولـدوا فيهـا، و٪15 منهـم يقيمـون فـي مناطقهـم الحاليـة منـذ أكثـر مـن 4 سـنوات، وفقـط ٪8 يقيمـون فـي مناطقهـم الحاليـة منـذ مـدة تتـراوح بيـن سـنة و4 سـنوات، فيمـا

شـكل المنتقلـون حديثـاً لمناطـق جديـدة ٪1 فقـط. حوالـي ثلثـي المجيبيـن لا يفكـرون بالسـفر والاسـتقرار خـارج سـورية خـلال السـنتين القادمتيـن كمـا أجابـوا، فيمـا ثلـث العينـة تأخـذ هـذا الخيـار بعيـن الاعتبـار.

أجابـت هـذه العينـة علـى أسـئلة تتعلـق بواقـع الخدمـات والمشـاركة والتفاعـل المجتمعـي ومسـتقبل وآفـاق التنميـة. معظـم الأسـئلة المطروحـة تضمنـت سـلماً للخيـارات تـم تحويلـه إلـى قيـم عدديـة مـن 1 إلـى 5 لحسـاب القيـم المتوسـطة والتشـتت. بالإضافـة إلـى اسـتبيان الناشـطين المحلييـن، جمعـت بيانـات حـول الجمعيـات واطـارات عملهـا التـي أعلـن عـن ترخيصهـا منـذ بدايـة 2019 وحتـى نهايـة نيسـان منهـا وذلـك مـن أعـداد الجريـدة الرسـمية الصـادرة أسـبوعياً. كذلـك جمعـت مـن الجريـدة الرسـمية بيانـات الشـركات الجديـدة المسـجلة لنفـس الفتـرة، واسـتخلصت إحصـاءات حـول نوعهـا وقطاعـات عملهـا والمناطـق التـي سـجلت فيهـا. أيضـاً جمعـت بيانـات حـول قـرارات وتصريحـات وتطبيقـات الحكومـة السـورية المتعلقـة بالتنميـة والخدمـات مـن الوكالـة العربيـة السـورية للأنبـاء (سـانا) والجريـدة الرسـمية أيضـاً، وصنفـت هـذه المـواد بحسـب القطـاع والمسـتوى الحكومـي والجغرافـي.

هـذه البيانـات تعبـر فقـط عـن الثلـث الأول مـن سـنة 2019. علـى صعيـد متصـل، جمعـت عينـة مـن الأخبـار والمـواد الإعلاميـة المتعلقـة بالتنميـة مـن 15 وسـيلة إعلاميـة سـورية خاصـة خـلال الثلـث الأول مـن سـنة 2019، وصنفـت هـذه المـواد بحسـب القطاعـات والمناطـق ومـا إذا كانـت مـواداً توثيقيـة أم مطلبيـة.

روعـي فـي هـذا التقريـر نقـل البيانـات مـن خـلال إحصـاءات أوليـة، دون الخـوض فـي تحليـلات معمقـة. تجـدر الإشـارة إلـى أن صغـر حجـم عينـة المـواد الحكوميـة والإعلاميـة قـد يقلـل مـن الإفـادة منهمـا فـي التحليـلات الإحصائيـة. كذلـك فـإن وجـود جانـب غيـر رسـمي كبيـر للعمـل الأهلـي والأنشـطة التجاريـة يحـد مـن إمكانيـة رؤيـة الصـورة الكبيـرة بشـكل متكامـل.

تفاعلات المشهد التنموي: العوامل/ الأطراف

في الثلث الأول من عام 2019، تم رصد اهتمام حكومي وإعلامي عالي بالصحة، توافق مع معدل رضا مرتفع بعض الشيء عن الصحة نسبة إلى القطاعات الأخرى. كذلك هناك معدل اهتمام عالي حكومي وإعلامي بالتعليم، لكن الرضا عنه في انحدار مقارنة بالثلث الأخير من سنة 2018.

هناك رضا متوسط عن المياه والأمن والسلامة يتناسب مع اهتمام حكومي وإعلامي متوسط. بالمقابل هناك انخفاض كبير في الرضا عن المحروقات مقارنة بالثلث السابق. في هذا الصدد، تجاوب الإعلام بعض الشيء مع أزمة الوقود، إلا ان التوجيهات والتصريحات الحكومية كانت ميالة إلى تجاهل حالة عدم الرضا المحلي. بالإضافة إلى ذلك، هناك انخفاض متزايد في الرضا عن الكهرباء والنظافة، تزامن مع استمرار تجاهل هاتين الخدمتين حكومياً وإعلامياً.

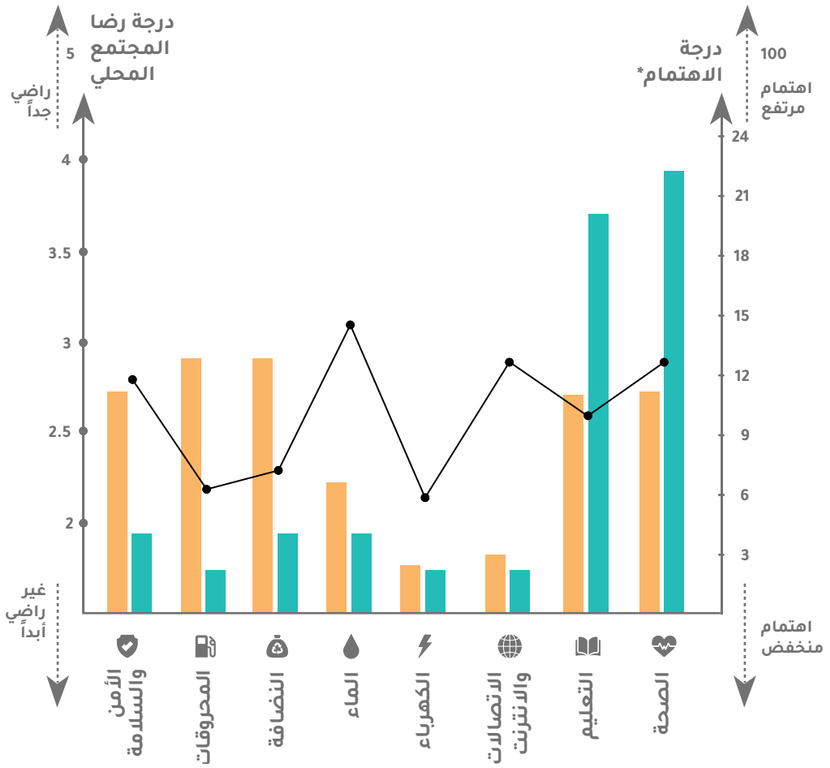

شكل 1: درجة رضا المجتمع المحلي مقارنة بالاهتمام الحكومي والإعلامي

- اهتمام حكومي
- اهتمام اعلامي
- درجة رضا المجتمع المحلي

* نسبة المواد الاعلاميّة والحكوميّة التي تغطّي كلّ قطاع

أما بالنسبة لتلاقي الاهتمام الحكومي والإعلامي مع اتجاهات المستثمرين، يبدو أن الاهتمام الحكومي والإعلامي المرتفع بقطاعي الصحة والتعليم لم يلاقِ نفس درجة الاهتمام من القطاع الخاص. بالمقابل، فإن القطاعات التي شهدت أكبر عدد من الشركات الجديدة المسجلة، وهي التجارة والصناعة والإعمار، نالت اهتماماً حكوميّاً وإعلامياً يتناسب إلى حد ما مع اهتمام المستثمرين. كما لم يلق قطاع الزراعة اهتماماً يذكر من الشركات الخاصة على الرغم من الاهتمام الحكومي والإعلامي المتوسط به.

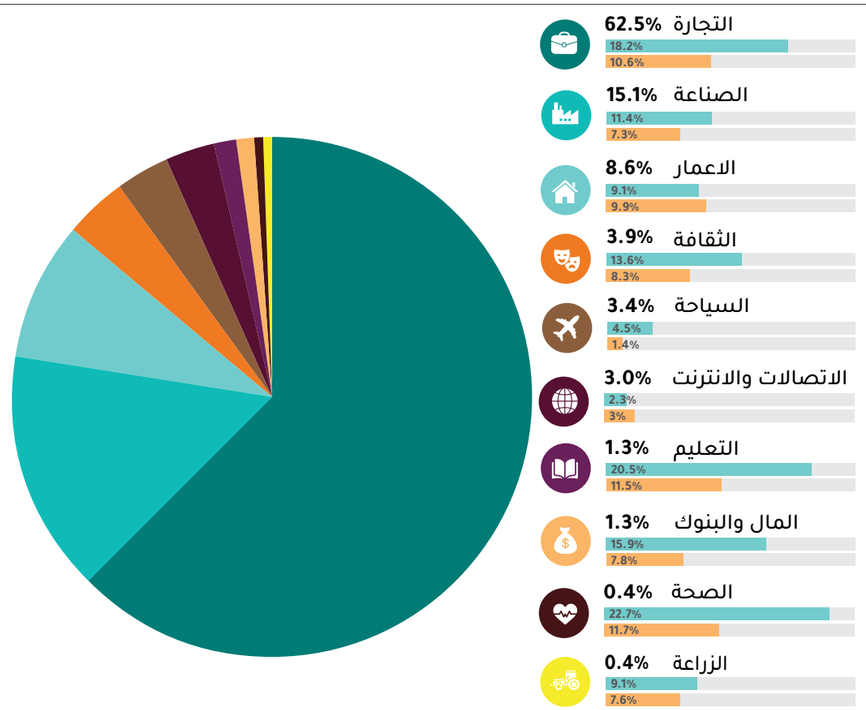

شكل 2: قطاعات الشركات الخاصة الجديدة مقارنة بالاهتمام الحكومي والإعلامي

- اهتمام حكومي
- اهتمام اعلامي

يمثل حجم الشرائح في الشكل نسبة عدد الشركات الجديدة المسجلة في كل قطاع

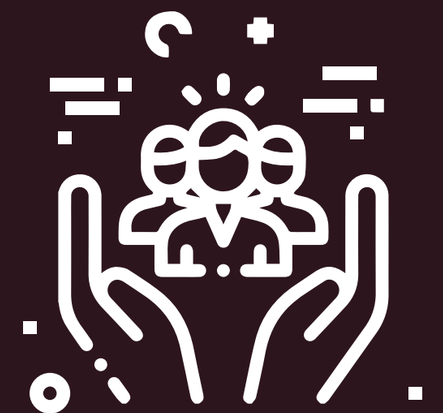

المجتمعات المحلية

تتطلّب عملية التنمية تحضيراً محليّاً لا يكتمل إلا بتلاقي جهود المجتمعات المحليّة وتنسيقها في إطار مشترك ومنتج، ولاشكّ أن لجهود السكان المحليين في مجتمع كالمجتمع السوري أدوار كبيرة في تلبية الاحتياجات المختلفة، وتعظيم آثار هذه الأدوار مرتبط بطبيعة التفاعلات والعلاقات القائمة بين مجموعات السكان نفسها وبينها وبين المؤسسات المختلفة الرسمية وغير الرسمية. كما أن نظرة هذه الكيانات أو المجموعات لأدوارها والتعبير عن بُناها التنظيمية مسألة أساسيّة في عمليات التنمية القائمة أو المتوقعة، وعليه فإن تحسين قدرة المجتمعات المحلية على رصد مواردها وتطويرها هو حجر الزاوية لبناء رأسمالها المجتمعي واستثماره بشكل متزايد.

واقع الخدمات

الرضا عن الخدمات

كانت مستويات الرضا عموماً أدنى من المتوسط على مقياس متدرّج[1]، أي أنه يميل إلى عدم الرضا. وشكّل رضا الناشطين عن خدمات **المياه** معدّل الرضا الأعلى ليكون 3.12 فيما حلّ الرضا عن **الاتصالات** في المرتبة الثانية وبلغ 3.01، لحقته الخدمات **الصحيّة** فكانت 2.93. أما بالنسبة لمعدّل الرضا عن **الأمن والسلامة** فيبدو أنّ الاستقرار في بعض المناطق انعكس على اجابات الناشطين فقد كان المعدّل 2.85. ولوحظ ترابطاً متوسطاً بين رضا المجيبين عن المياه والصحة معاً، والرضا عن النقل عموماً مع الرضا عن الأمن والسلامة.

ثم جاء الرضا عن **الانترنت** بمعدل 2.82 وسُجّل ترابط بين الرضا عن الانترنت والاتصالات عموماً. **التعليم** جاء بمعدل رضا 2.58 ويبدو أن هناك علاقة طردية بين الرضا عن التعليم والصحة. أما **النظافة** فكان معدلها عند 2.33، وسجل **النقل** معدّل رضا 2.51 تبعتهُ **المحروقات** المنزلية فكان معدّل الرضا عنها 2.18، أما المحروقات للاستعمالات الاخرى فبقي معدّل الرضا عند 2.15، متقدما على **الكهرباء** التي وصل معدّل الرضا عنها إلى 2.13 فقط لتكون في أدنى مستويات الرضا التي سجلها المجيبون. ولوحظ ترابط عالي في معدلات الرضا عن الكهرباء مع معدلات الرضا عن المحروقات عموماً.

[1] من 5 إلى 1: راضي جداً - راضي - لست راضي ولا غير راضي - غير راضي - غير راضي أبداً - لا أدري

شكل 3: مدى رضا الناشطين عن الخدمات الأساسية المقدمة على مستوى سورية

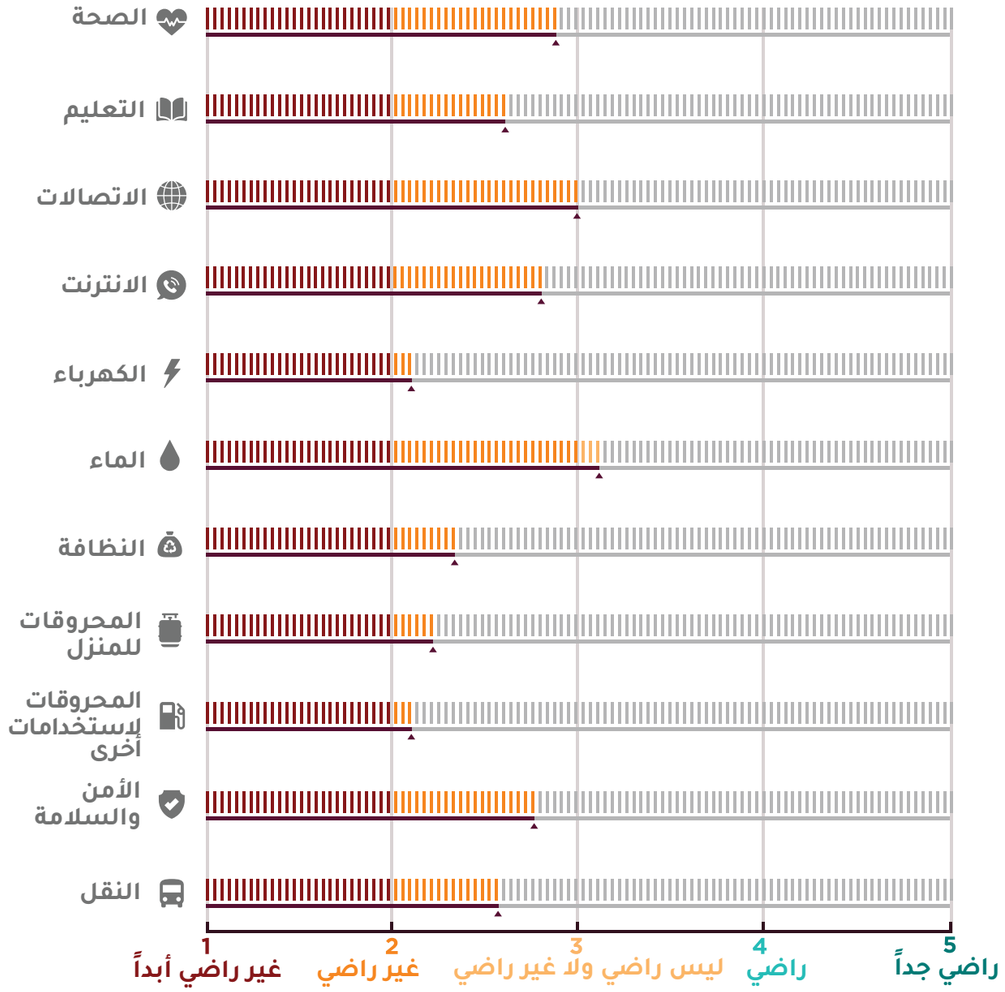

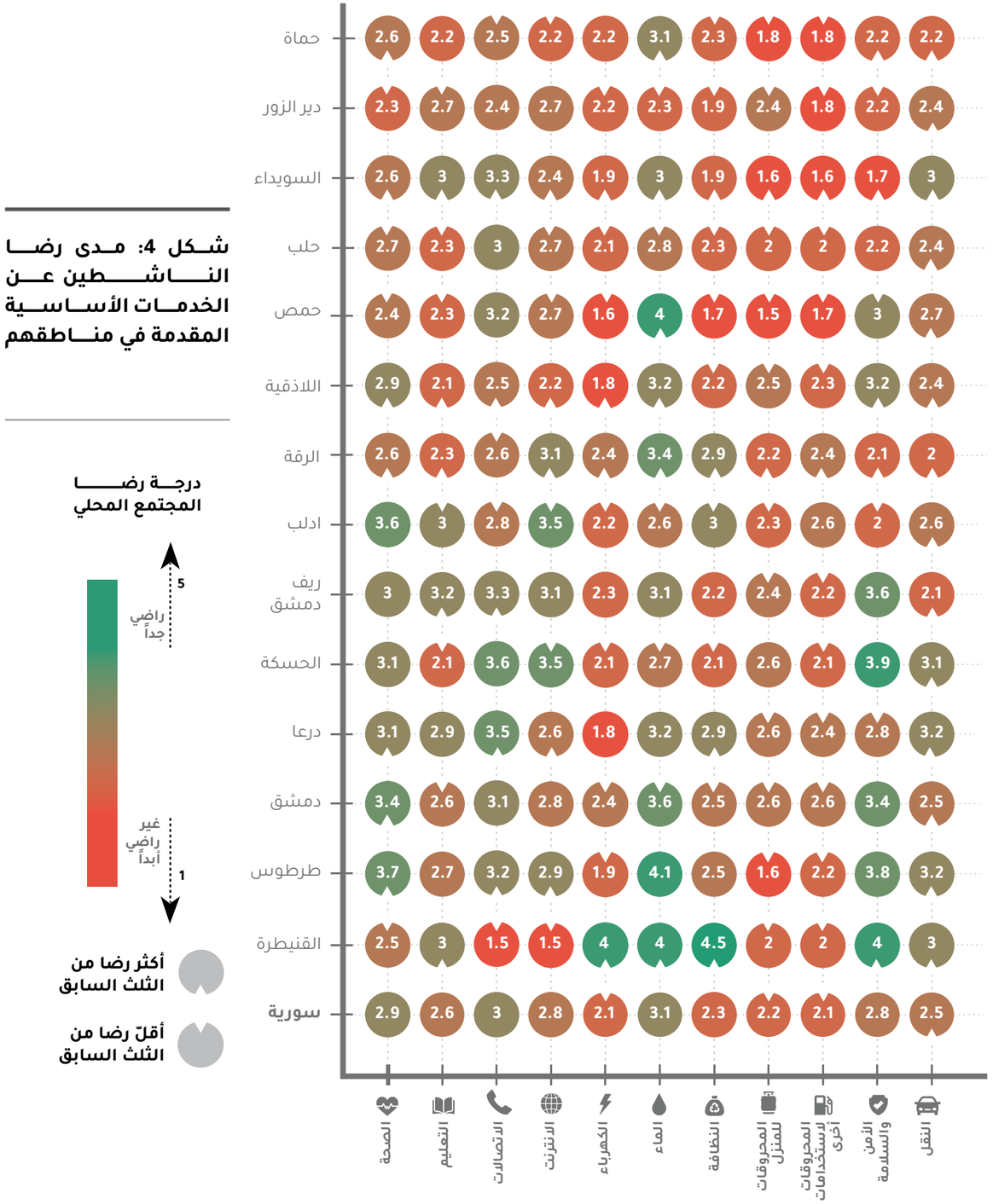

شكل 4: مدى رضا الناشطين عن الخدمات الأساسية المقدمة في مناطقهم

يُلاحظ من خلال البيانات تدنّي معدلات رضا المقيمين من ستة أشهر إلى سنة عن معظم الخدمات، كما سُجّلت أدنى مستويات الرضا عن خدمات الصحة في دير الزور والتعليم في اللاذقية والاتصالات والانترنت في القنيطرة والكهرباء في حمص والمياه في دير الزور والنظافة والمحروقات في حمص والسويداء، والامن والسلامة في كل من السويداء وإدلب والنقل في الرقة.

حاجات التحسين

رأى حوالي ثلثي المجيبين أن جودة الخدمات **الصحية** بحاجة للتحسين، اشتكى حوالي الثلث من كلفة الخدمة، وسجلت أدنى مستويات الجودة في الحسكة وريف دمشق فيما بقيت أعلى مستويات الرضا عن الجودة في دمشق وحلب وحمص. وأسوأ الكلف الموضوعة للخدمة كانت في إدلب والرقة وأفضلها في طرطوس. أما الوصول لخدمات الصحة فقد كان الأكثر تعذراً في طرطوس والأفضل في درعا. وترك المجيبون من إدلب وحماة ملاحظات عن سوء الخدمات الصحية وأشار المجيبون من دير الزور إلى الاعتماد على خدمات الجمعيات الأهلية لانخفاض تكلفتها.

بالنسبة **للتعليم** أيضاً رأى أكثر من ثلثي المجيبين أن جودة الخدمات التعليمية بحاجة للتحسين وكانت جودة الخدمات هي الأدنى في إدلب والسويداء وحماة والأعلى في حمص واللاذقية. أما الحصول على الخدمة فكان الأفضل في القنيطرة والأسوأ في السويداء وحمص وحماة. وترك بعض المجيبون تعليقات عن غياب الخدمات التعليمية الجيّدة في كل من حماة والحسكة.

أما عن **الاتصالات** فقد اشتكى نصف المجيبين من جودة الخدمة وحوالي نصفهم أيضاً من كلفتها، وكان الوصول للخدمة الأفضل في إدلب والرقة والأسوأ في حمص وطرطوس، كما اشتكى المجيبون من مزودي الخدمة في إدلب والحسكة وحمص. شدد البعض على ضرورة الاهتمام بالاتصالات الارضية لأهميّتها

لهم. بالنسبة للإنترنت، اشتكى ثلثا المجيبين من الجودة وثلثهم من الكلفة وسجلت أفضل جودة في حمص وطرطوس والأسوأ في دير الزور، أما الكلفة فكانت الاسوأ في إدلب وريف دمشق والأفضل في اللاذقية.

في **الكهرباء** اشتكى أكثر من نصف المجيبين من إمكانية الوصول لها وأكثر من ثلثهم من جودتها، وسجلت أدنى مستويات الجودة في إدلب والحسكة والرقة وأعلاها في دمشق وطرطوس وحماة أما الوصول للخدمة فكان الأسوأ في دمشق وحماة والأفضل في دير الزور وريف دمشق وحلب والحسكة والرقة. كما علّق المجيبون حول سوء الكهرباء في الرقة والحسكة لكن تفاءل بعضهم بإصلاحات الخدمات في الرقة.

واشتكى أكثر من نصف المجيبين من سوء جودة **المياه** في مناطقهم. وأشار حوالي الثلث إلى صعوبة الوصول لها خصوصاً في الرقة وطرطوس وحماة، بخلاف ديرِ الزورِ وريف دمشق حيث لم يكن الوصول عائقاً اساسيا. أما عن الجودة فكانت الأسوأ في إدلب ودرعا والسويداء والأفضل في اللاذقية وحمص ودمشق.

بالنسبة **للنظافة** اشتكى أكثر من نصف المجيبين من الجودة، التي سجلت أدنى المستويات في اللاذقية ودرعا وإدلب، وأعلاها في الرقة ودير الزور. أما الحصول على الخدمة فقد اشتكى ثلث المجيبين منها وسُجلت أعلى معدلات الوصول في السويداء والقنيطرة وحمص وأدناها في إدلب والرقة. كما علّق بعض المجيبين حول عدم وصول الخدمات لريف طرطوس.

اشتكى أكثر من النصف من تعذر الوصول **للمحروقات المنزلية**، وكان الوصول الأكثر صعوبة في اللاذقية وإدلب والحسكة والأفضل في طرطوس وحمص. واشتكى ثلث المجيبن من كلفة الخدمة وسوء جودتها. أما **المحروقات للاستخدامات الأخرى** فقد عاود نصف المجيبين الشكوى من صعوبة الوصول إليها، وثلث المجيبين أشاروا لمشكلات في الجودة والكلفة. وكانت أسوأ محافظات الوصول هي إدلب والرقة وحماة، أما

أفضلها في هذا السياق حمص. بالنسبة للكلفة، فقد كانت الأعلى في ريف دمشق والحسكة.

وبخصوص **الأمن والسلامة**، أشار ثلث المجيبين إلى عدم رضاهم عن الوصول للخدمة وجودتها، وسجلت محافظات دمشق وطرطوس وحمص وحماة ودير الزور والقنيطرة أفضل معدلات الرضا عن الجودة، فيما كان الرضا متدنياً في السويداء وإدلب والحسكة والرقة ودرعا.

في **النقل** اشتكى نصف المجيبين من جودة الخدمة وثلثهم من الكلفة والوصول لها معاً. وسجلت محافظتا إدلب والسويداء أسوأ جودة للخدمة وأفضلها كان في حمص. أما كلفة النقل فقد كانت مرتفعة في طرطوس والرقة. وتحدّث البعض عن أن المواصلات سيئة في الرقة وطالبوا بتعبيد الطرقات فيها، كما طالب مجيبون من حمص بإنارة الطرق. واشتكى مجيبون في دمشق وريفها من انتشار التنمر والنشل في مراكز التجمعات والكراجات. وطالب بعض المجيبين بالحاجة لتوفير خدمات تخص ذوي الاعاقة.

أما بالنسبة لخدمات **الصحة الإنجابية**، فقد قال حوالي ثلثي المجيبين أن هناك توافراً لخدمات الصحة الإنجابية في محيطهم، وكانت القنيطرة والسويداء ودرعا وطرطوس الأكثر تأمينا لهذه الخدمات وأقلّ المناطق التي توفرت فيها هذا الخدمات بالنسبة للمجيبين كانت في الحسكة والرقة ودير الزور. واشتكى بعض المجيبين من عدم كفاية الخدمات الانجابية في اللاذقية وإدلب أيضاً.

المشاركة والتفاعل المجتمعي

اهتم هذا المحور بتفاعلات الناشطين المجيبين مع المؤسسات والسلطات المحلية من خلال تقييمهم لذلك على مقياس متدرّج[2] . كان معدّل تفاعل البلدية مع احتياجات المجتمع المحلي 2.66. أما بالنسبة لتفاعل لجان الأحياء فقد كان 2.14، وتفاعل المختار مع

[2] من ٥ إلى ١: متفاعل جداً - متفاعل - محايد - غير متفاعل - غير متفاعل أبداً - لا أدري

الاحتياجات المحلية فقد بلغ معدله بحسب الناشطين 2.43، وسُجل تناسب عالي بين تفاعلات المختار والبلدية ولجان الأحياء. معدّل تفاعل الجمعيات الأهلية غير الربحية 3.53 وهو أعلى من معدّل تفاعل المؤسسات الدينية التي بقيت عند 2.61. وعند سؤال الناشطين عن المنظمات الشعبية والنقابات فقد بلغ معدل التفاعل معها 2.40. أما وسائل الإعلام الحكومية فكان معدلها أقل من الخاصة ليبلغ 2.26 والخاصّة 2.73 وسّجل ترابطاً عالياً في التفاعل بين العامة والخاصة، وكان الأعلى في معدلات التفاعل الإعلامي هو وسائل التواصل الاجتماعي 3.97.

الشركات الخاصة كان معدل تفاعلها 2.37 فيما تقدم عليها معدل تفاعل الأشخاص ذوي النفوذ ليبلغ 2.75 وشكلا معاً معدل ترابط عالي. وبالمقابل عند سؤال الناشطين عن تفاعل المجتمع المحلي نفسه مع ما يقام من أنشطة مجتمعية من حوله في المنطقة فقد بلغ 3.32 مسجلاً تفاعل واضح بحسب رأي الناشطين. وفي السؤال حول التفاعل مع لجنة الحي وما إذا كان

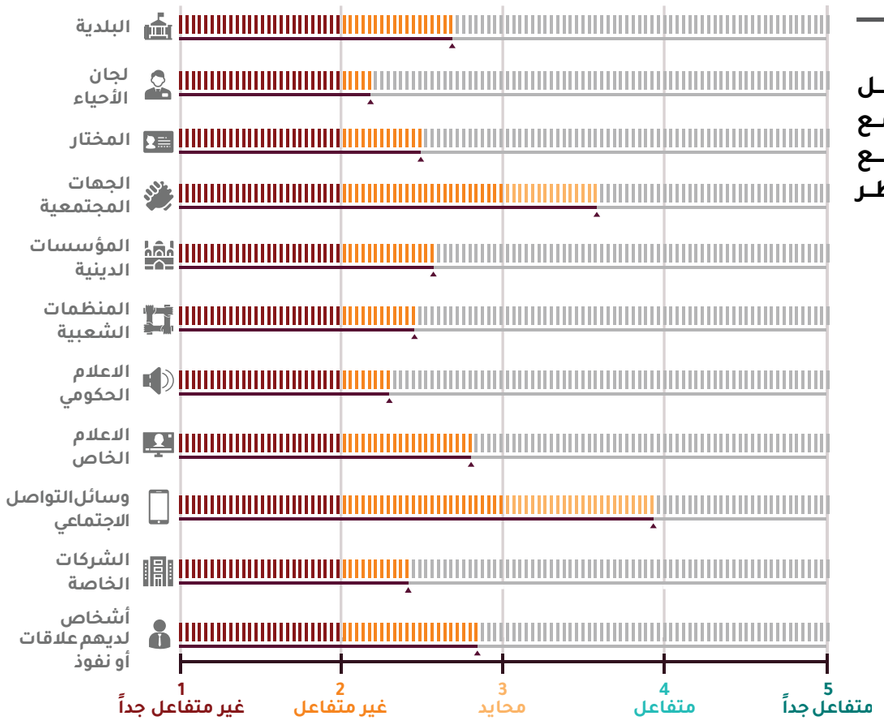

شكل 5: درجة تفاعل الجهات المختلفة مع احتياجات المجتمع المحلي من وجهة نظر الناشطين

هناك تعاون معها أو مع أحد أعضائها فقد قال 40٪ أنهم بالفعل قد تعاونوا سابقاً على الأقل بعد الانتخابات الأخيرة للإدارة المحليّة. وعما إذا ما كان دعي الناشطون أنفسهم أو أحد معارفهم للقاءات مع لجنة الحي فقد أجاب 80٪ منهم بالنفي.

الجمعيات الاهلية والمؤسسات الخاصة

وفي سؤال الناشطين على مقياس متدرّج[3] حول تعاون الجهات المجتمعية فيما بينها كجمعيات وفرق تطوعية كان المعدل 2.62، أي أنها تميل إلى عدم التعاون فيما بينها. وعمّا إذا كانت الجهات الممولة الوطنية تعطي استقلالية لعمل الجهات التي تدعمها على الأرض كان معدّل الاجابات على مقياس متدرّج[4] 1.89 فقط. وفي ذات السؤال حول الجهات الممولة الأجنبية مثل وكالات الأمم المتحدة فقد ارتفع المعدل ليكون عند 2.37. بمعنى آخر، يرى الناشطون أن درجة الاستقلالية التي تمنحها الجهات الممولة الأجنبية أكبر من تلك التي تمنحها نظيرتها الوطنية.

[3] من 5 إلى 1: متعاونة جداً - متعاونة - محايدة - غير متعاونة - غير متعاونة أبداً - لا أدري

[4] من 5 إلى 1: مستقلة جداً - مستقلة - محايدة - غير مستقلة - غير مستقلة أبداً - لا أدري

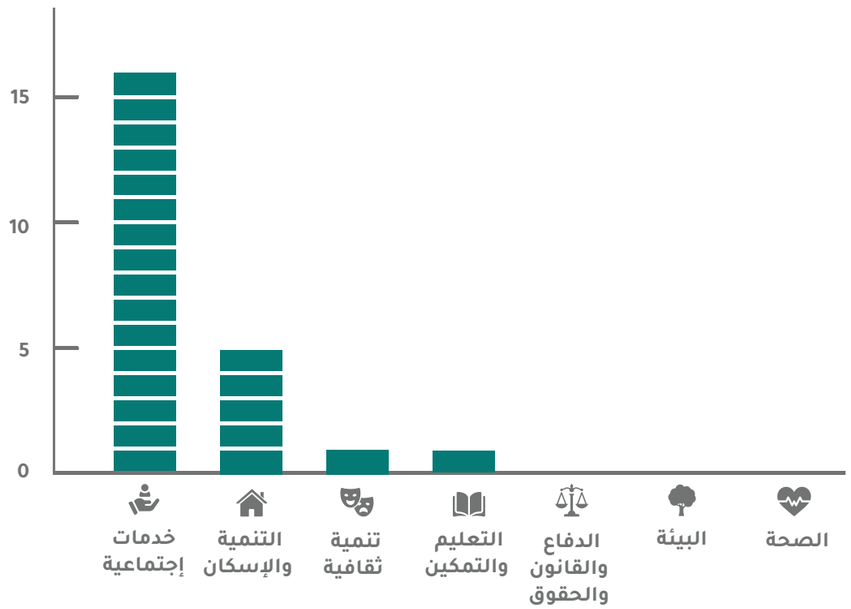

شكل 6: توزع قطاعات عمل الجمعيات والمؤسسات المرخصة خلال الثلث الأول من سنة 2019

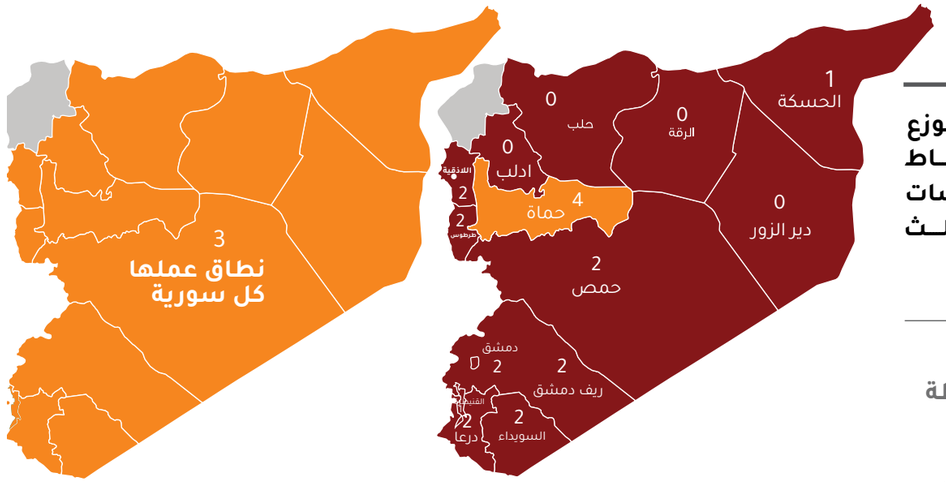

شكل 7: توزع جغرافيا نشاط الجمعيات والمؤسسات المرخصة خلال الثلث الأول من سنة 2019

عدد الجمعيات الجديدة في المحافظة

- 0-2
- 3-5
- 6-10
- 11-15
- 16-20

وعند مراجعة بيانات الجريدة الرسمية خلال الثلث الأول من سنة 2019 وجدنا أنه تم رفض ترخيص 13 وقبول 30 جمعية ومؤسسة كانت طبيعة عمل أغلبها تندرج تحت الخدمات الاجتماعية. وتركز العدد الأكبر منها في حماة وريف دمشق. كما افتتحت فروع غير مشهرة لجمعيات مرخصة مسبقاً في محافظات مختلفة. وبحسب المشاركين في الاستمارة فإن معدل التفاعل الرسمي مع المجتمع الأهلي على مقياس متدرّج[5] كان محايد عند 3.02.

مستقبل وآفاق التنمية

تبيّن أن إيمان الناشطين بقدرة المجتمع الأهلي على التأثير بالتنمية في سورية لدى سؤالهم على مقياس متدرّج[6] مرتفع إلى حد ما بمعدل 3.97. بينما انخفض تجاه قُدرة من تم انتخابهم في الادارة المحلية على التأثير في عملية التنمية في سورية ليبلغ 2.19 فقط، وهنا يجب تطوير فرص التلاقي والعمل المشترك. وعما إذا ما كان المجتمع المحلي قادر بالفعل على دعم ترشيح واختيار ممثلين في الانتخابات عموماً فقد كان المعدل أقل من المتوسط عند 2.51. أما بالنسبة للتساوي بين الذكور والنساء في الحصول على فرص عمل ضمن القطاع الأهلي فقد كان المعدل 2.67 فقط على مقياس متدرّج[7]. لكن التفاؤل مقياس متدرّج[8] مسجلاً ترابط

[5] من 5 إلى 1: داعم جداً - داعم - محايد - غير داعم - غير داعم أبداً - لا أدري

[6] من ٥ إلى ١: قادر جداً - قادر - محايد - غير قادر - غير قادر أبداً - لا أدري

[7] من 5 إلى 1: متساوية جداً - متساوية - ليست متساوية ولا غير متساوية - غير متساوية - غير متساوية أبداً - لا أدري

[8] من 5 إلى 1: متفائل جداً - متفائل - محايد - غير متفائل - غير متفائل أبداً - لا أدري

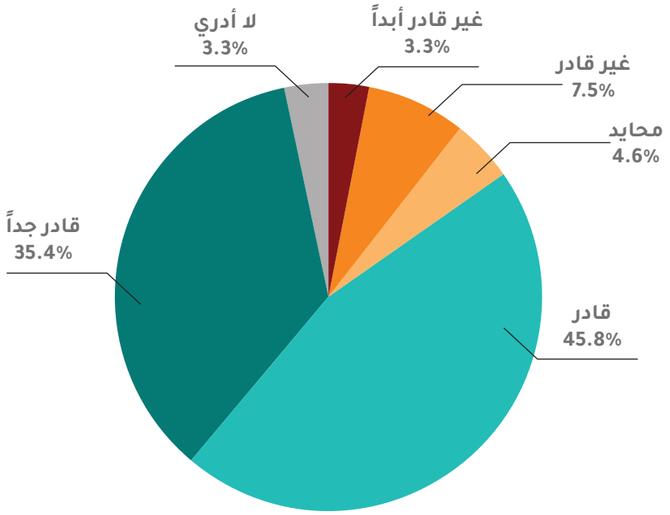

شكل 8: إيمان الناشطين بقدرة المجتمع الأهلي على التأثير في عملية التنمية

- غير قادر أبداً
- قادر
- غير قادر
- قادر جداً
- محايد
- لا أدري

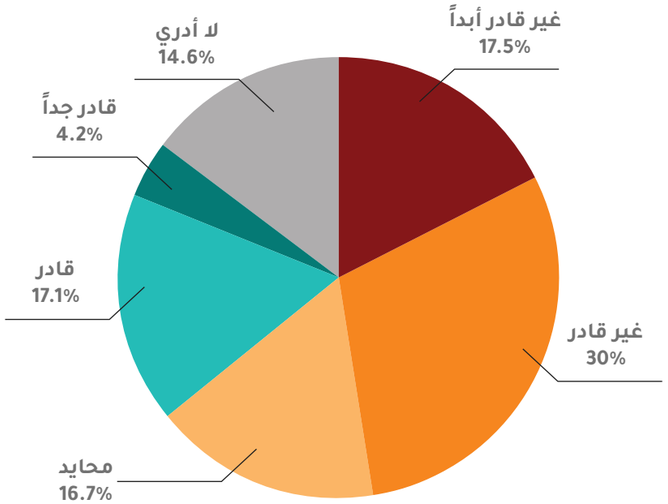

شكل 9: إيمان الناشطين بقدرة من تم انتخابهم في الإدارة المحليّة عن مناطقهم على التأثير في عملية التنمية

- غير قادر أبداً
- قادر
- غير قادر
- قادر جداً
- محايد
- لا أدري

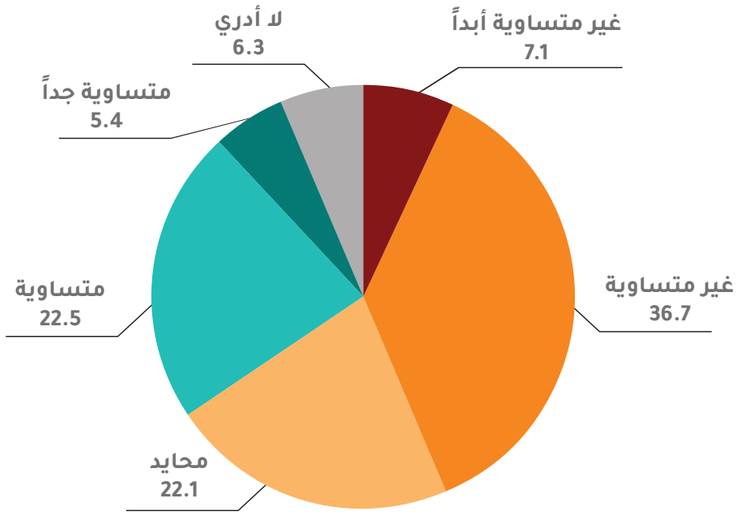

شكل 10: اعتقاد الناشطين بتساوي فرص العمل بين الذكور والاناث في القطاع الأهلي

- غيرمتساوية أبدا
- متساوية
- غيرمتساوية
- متساوية جداً
- محايد
- لا أدري

العمل الحكومي

المعلومات الواردة حول الدور التنموي للحكومة وتفاعلاته قائمة على مراجعة التشريعات والمراسيم والقرارات المتعلقة بالتنمية والخدمات خلال الثلث الأول من 2019 في الجريدة الرسمية والوكالة العربية السورية للأنباء (سانا).

عالي مع من يعتقدون بقدرة القطاع الأهلي على التأثير على العملية التنموية.

وفي التعليقات أشار عدد من المشاركين إلى أن أي عملية تنموية يجب أن تعمل أولاً على تأمين متطلبات العيش بكرامة. وأشار بعضهم لتطورات تنموية بطيئة تحدث. كما اشتكى آخرون من المحسوبيات والواسطة حتى ضمن العمل التنموي وبرامجه، وقال البعض أن العملية غير منتظمة وضعيفة وهي بحاجة للتشبيك والتعاون ومشاركة الجميع والوصول للأرياف. كما نبّه البعض لتوقف أي عمليات تنموية في محافظة الرقة. ربط البعض بطء التنمية ببطء المنظمات الدولية نفسها. واشتكى بعض المجيبين من الفردية والتزوير في النتائج لتقديم صورة جيدة عكس الواقع السيء، إضافة للواقع الأمني السيء في بعض المناطق والإجراءات البيروقراطية الطويلة للتراخيص والعمل.

> العملية التنموية غير منتظمة وضعيفة وهي بحاجة للتشبيك والتعاون ومشاركة الجميع والوصول للأرياف.

من خلال مقارنة نتائج استبيان ناشطي المجتمع المحلي بين الثلث الأخير من عام 2018 والثلث الأول من عام 2019، يمكن ملاحظة ما يلي:

- **انخفاض كبير نسبياً في الرضا عن التعليم والكهرباء والمحروقات.**
- **تناقص في معدل تفاعل البلديات ولجان الأحياء مع المجتمعات المحلية، وكذلك انخفاض ملحوظ في تفاعل المؤسسات الدينية والشركات الخاصة.**
- **بالمقابل، هناك بعض الانخفاض، بحسب الناشطين، في تفاعل المجتمعات المحلية مع الفعاليات والأنشطة المجتمعية.**
- **تدني مستوى التعاون بين الجمعيات المحلية.**
- **بالرغم من تفاؤل الناشطين بمستقبل التنمية في سورية، هناك انخفاض ملحوظ في درجة التفاؤل.**

أبرز التوجهات الحكومية

خلال الثلث الأول من 2019 برز موضوع النقص في الاحتياجات الخدمّية واحدة بعد الأخرى، جُلّها خدمات متعلقة باحتياجات التدفئة التي استلزمها الشتاء القاسي هذا العام. برزت أزمات المازوت والكهرباء والغاز وأخيراً البنزين، وبدا توافر الخدمات متبايناً محليّاً مع شيوع أزمات عامّة في كل المناطق. شكلت العقوبات المركبة ضغطاً كبيراً على الحكومة التي اضطرّت للاعتراف عدّة مرات بعدم قدرتها على تأمين الخدمات كما كانت سابقاً. تم تعميم تجربة البطاقة الذكية في كلّ المحافظات، وشكل هذا مادة للأخذ والرد خلال الشهور الماضية وخاصة مع خلل في استخدامات البطاقة في مناطق مختلفة والحديث عن تضاؤل الدعم الحكومي تدريجيا من خلال مخصصات محددة للبطاقة الذكية. ومن المفاجئ أن التطبيقات الحكومية التي تم رصدها من خلال متابعة الإعلام الحكومي لم تعطي مساحة متناسبة مع الموضوعات الخدمية رغم أنها كانت موضوعات الساعة.

على صعيد إحداث مؤسسات أو غيرها فقد صدر قرار بإحداث المؤسسة السورية للحبوب ومقرّها الحسكة لتحلّ محلّ مؤسستين حكوميتين، كما أحدثت المديرية العامة لمدارس أبناء الشهداء، وأنشئت حديقة وطنية في برقش بريف دمشق، ومجمع قضائي جديد في ناحية شين في حمص، ودائرة التأمين الصحي في مؤسسة إكثار البذار، وصندوق تعاوني لمديرية الخدمات الفنية في طرطوس، ومكتب بريد في الدويلعة بدمشق.

وفي محور تنظيم المؤسسات الداخلي، فقد صدر نظام أساسي للشركة الهندسية الزراعية - نماء،

وقانون موازنة مجلس الأوقاف المركزي، ونظام نموذجي يوضح كيفية ترخيص الملتقيات والروابط ودور الثقافة، وتخصيص حراج الدولة بقواعد وأسس جديدة. كما تم اعتماد اللائحة التنظيمية لحماية المستهلك الإلكتروني، وتعديل النظام الداخلي للسورية للاتصالات.

أما في مجالات إدارة ودعم المحليّات، تم إلغاء شرط الموافقة الأمنية للإيجارات. وتم استكمال تشكيل المكاتب التنفيذية للمحافظات. أيضاً تم تحديد بدلات اشغال صالات المراكز الثقافية ورفعها. وبدأ برنامج دعم وتمكين المسرحين من خدمة العلم، وتم فتح باب الاكتتاب على سيارات سياحية لعوائل الشهداء، وتحديد خدمات مجانية تقدّم من دائرة الصحة الحيوانية مجاناً، مع تعديلات في قرارات منح رخص قلع الأشجار.

وفي التعديلات التي تخص تنظيم الوظائف العامة، تم تعديل رواتب الضباط الطيارين وتعديلات تفصيلية في قانون خدمة العلم تخص الضباط الاستشاريين. كما تم تنظيم علاوات إنتاج للشركة العامة لصناعة الكابلات ومؤسسة التأمينات الاجتماعية، إضافة لتعديلات في عائدات الجباية للعاملين في وزارة المالية، والسماح للمكلفين بالعمل الديني بالانضمام للتأمينات الاجتماعية.

تم الترخيص لشركات خدمات حراسة وتجديد تراخيص أخرى، مع تعديلات بقائمة الشخصيات والكيانات الإرهابية وتعديلات شملت عشرات المواد في قانون الأحوال الشخصية. كما اعتبرت عشرات المشاريع مشمولة بالاعفاءات والمزايا والتسهيلات الاستثمارية، وصدر نظام استثمار المقالع وتحديد قيمة حق الدولة على الخامات المعدنية المستخرجة.

وتم توقيع استثمار معامل أسمدة مع شركات روسية في حمص واستئناف التسجيل العقاري في عربين بريف دمشق بعد توقفها منذ 2012، اضافة لتعديل قرار خاص بتسجيل مدينة السويداء القديمة وشرائح حمايتها، واستملاك عشرات العقارات للمنفعة العامة في مختلف مناطق المحافظات.

تركيز العمل الحكومي

من خلال المواد الإعلامية الحكومية خلال الثلث الأول من سنة 2019 فإن أكبر تركيز للتطبيقات كان حول **الصحة**. وعلى مستوى القرارات التي تخصها، فقد صدر قانون ممارسة مهنة السمعيات، وتم تعديل النظام الداخلي لوزارة الصحة ودمج مديريتين. كما تم تعديل النظام المالي لمدارس التمريض التابعة للصحة وإضافة سنة ميلادية على سنوات التدريب الواردة بجدول الاختصاصات الطبية.

أما **التعليم** فقد جاء تالياً في تركيز العمل الحكومي. وعلى مستوى القرارات كان له حصة واسعة من القرارت الحكومية، فقد تم إحداث هيئة التميز والإبداع، وإصدار لائحة داخلية للمعهد الوطني للإدارة العامة وتعديل النظام المالي الخاص به. وتم تفويض رؤساء الجامعات ببعض الصلاحيات، ومنح دورة إضافية لطلاب الجامعات، واعتماد اللائحة الداخلية لكل من مجمع اللغة العربية وكليتي الشريعة في دمشق وحلب والهندسة المدنية بحمص. وتم تمديد المقر المؤقت لجامعة المنارة لأربع سنوات قادمة في اللاذقية. كما تم إحداث درجات الماجستير في تربية الأطفال وماجستير القانون العام ودكتوراه تاريخ العرب في جامعة البعث وماجستير اللغة الفرنسية في جامعة تشرين.

التجارة جاءت ثالثا في التطبيقات الحكومية ولحقها المال والبنوك. وكانت قد صدرت قرارات

مختلفة أيضاً تم فيها إحداث مديرية المصارف والتأمين وترخيص لمحاسبين قانونيين جدد وتعديل الفائدة على ودائع القطع الأجنبي. كما تم إعفاء مشتركي التأمينات الاجتماعية والقروض الممنوحة للمتعاملين مع المصرف الزراعي التعاوني من الفوائد وغرامات التأخير. أصدر نظام شهادات الإيداع بالقطع الأجنبي وتعديل الفائدة على ودائع القطع الأجنبي وتعديلات في نظام موظفي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية. أيضاً تم تعديل مساهمة المؤسسات الاقتصادية في نفقات الجهاز المركزي للرقابة المالية.

ثم جاء محور **الثقافة**، وكانت تطبيقاته غير متفاعلة مع الأحداث اليومية، وإنما خطط تركزت في عموم سورية. **الصناعة** تلتها من حيث اهتمام المواد الإعلامية وكانت في الغالب على مستوى المديريات. حظي **الإعمار والإدارة المحلية** بنسب متساوية من التطبيقات الحكومية التي تركزت في مستوى المحافظات، وعلى صعيد القرارات. فيما لم تحظ السياحة والجمعيات والخدمات المختلفة بتغطيات إعلامية حكومية تُذكر.

اهتمامات المستويات الحكومية

تباين اهتمام المستويات الحكومية بالقطاعات والخدمات وانقسمت التطبيقات بين المحافظات والمديريات والوزارات، حيث كانت الغلبة للمستوى الوزاري في عموم المواد. وكان الاهتمام على مستوى المحافظات الأكثر تفاعلاً مع الأحداث اليومية، فيما تقدم المستوى الوزاري أعداد التصريحات الحكومية. وقد غلبت التطبيقات على التصريحات الحكومية. وحظيت محافظة حمص بالتغطية الأعلى للتطبيقات الحكومية تلتها دمشق واللاذقية.

القطاع الخاص

تستند البيانات في هذا الجزء بشكل أساسي إلى البيانات المنشورة رسمياً حول الشركات المسجلة بحسب أعداد الجريدة الرسمية بين شهري كانون الثاني ونيسان 2019. خلال هذه الفترة، سجلت حوالي 270 شركة خاصة، بمجموع رساميل مودعة تقدر بأكثر من 50 مليون دولار أمريكي. لكن لا بد من لفت الانتباه إلى أن هذه الرساميل لا تمثل كامل الاستثمارات، إنما ما يختار الشركاء إيداعه كاستثمار أولي معلن عند تأسيس الشركة. لهذا فإن الاستثمارات الفعلية تزيد عن مقدار الرساميل المودعة عند التأسيس. نشير هنا كذلك إلى أن هذه الأعداد لا تشمل الأنشطة التجارية غير المسجّلة، خاصة الصغيرة منها، وهذا نقص أساسي في البيانات حيث نجهل حجم القطاع غير الرسمي. كما أن هذه الأعداد لا تشمل الشركات والاستثمارات في المناطق خارج سيطرة الحكومة المركزية، حيث لا يتم تسجيل الشركات في هذه المناطق من خلال قنوات الحكومة المركزية في دمشق.

في ثلاث أرباع الحالات تقريباً، تمثل الاستثمارات مساهمات في شركات جديدة، وفي باقي الحالات تمثل تعديلات على شركات موجودة أصلاً لكي تتوافق مع قانون أحكام الشركات رقم 29 الصادر في عام 2011.

يقتضي التنويه هنا أن بعض الشركات كانت قد سجلت في الشهور الأخيرة من عام 2018، ولكنها أعلنت في أعداد الجريدة الرسمية الصادرة في الشهور الأولى من عام 2019، وكذلك الأمر بالنسبة للشركات التي أسست في الثلث الأول من عام

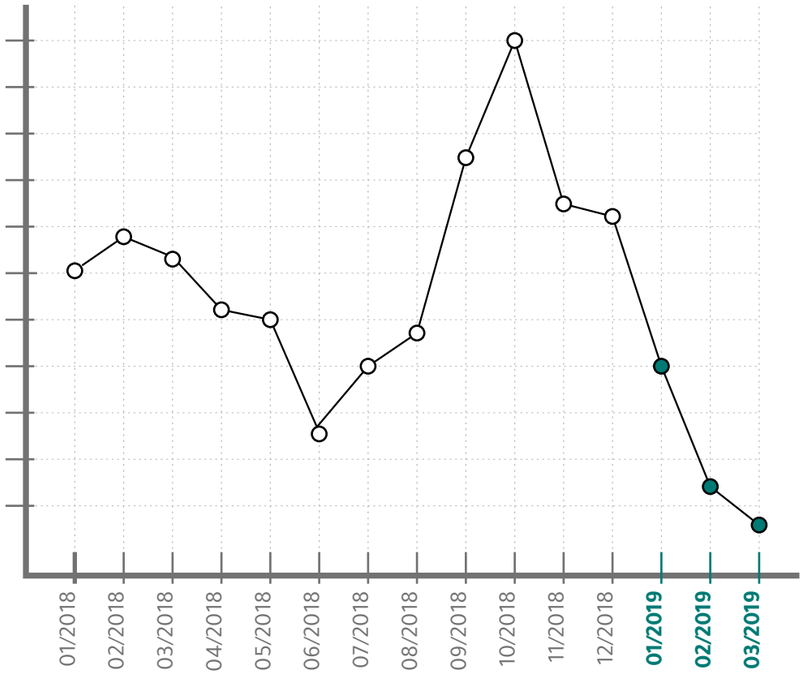

شكل 11: خط زمني للرخص المعلنة في الثلث الأول من 2019 مقارنة بتلك المسجلة في عام 2018

2019، فالعديد منها ليس متضمناً هنا كونه لم ينشر في الجريدة الرسمية بعد. بالمجمل، فإن الإحصاءات المقدمة هنا تعبر عن الشركات التي تم الإعلان عن تسجيلها في الثلث الأول من عام 2019.

تندرج حوالي 95٪ من الشركات المسجلة في فترة التغطية تحت فئة الشركات محدودة المسؤولية. وسجلت 12 شركة كشركات مساهمة مغفلة خاصة، فيما سجل عدد محدود كشركات مساهمة مغفلة عامة أو مساهمة مغفلة قابضة خاصة.

قطاعياً، مثلت الشركات المسجلة في قطاع **التصنيع** أكثر من ثلث الاستثمارات في رساميل الشركات. وبلغ معدل الاستثمار حوالي 600 ألف دولار لكل شركة في قطاع التصنيع. نصف الشركات المسجلة في هذا القطاع مقرها في ريف دمشق، يليها من حيث عدد الشركات الصناعية محافظات حلب وحمص ودمشق على الترتيب. يبرز في هذا القطاع تعديل شركة السكر الوطنية وشركة بيطار للصناعة والتجارة في المدينة الصناعية بحلب من حيث حجم رأس المال.

شكل 12: الشركات المسجلة في الثلث الأول من عام 2019 حسب رأس المال المستثمر والقطاع

حجم القطاعات في الرسم عبر عن رأس المال المستثمر بالدولار في كل قطاع

عدد الشركات في القطاع

شركة واحدة

10 شركات

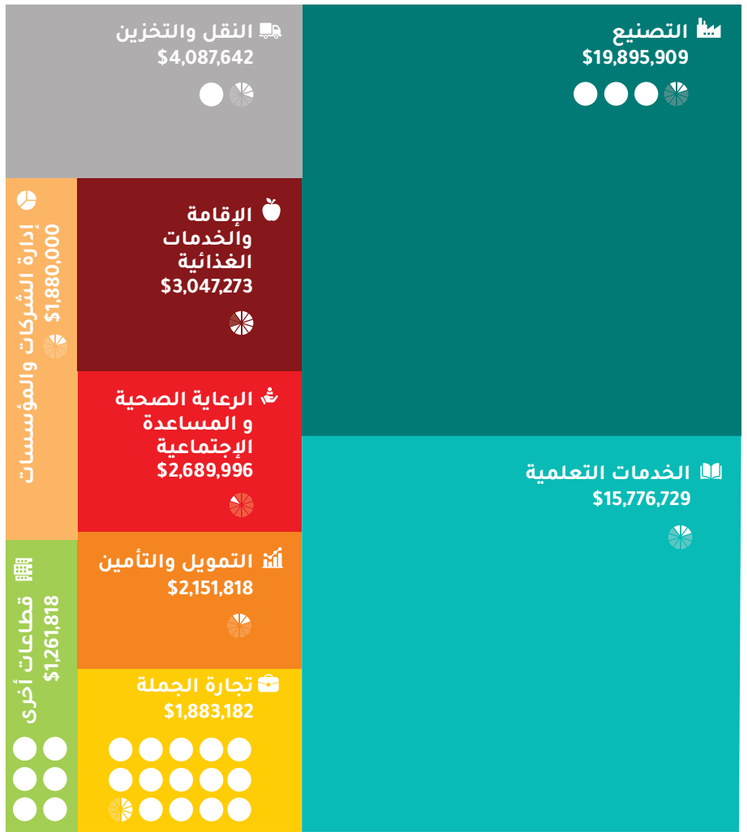

شكل 13: عدد الشركات المسجلة في الثلث الأول من عام 2019 حسب المحافظة

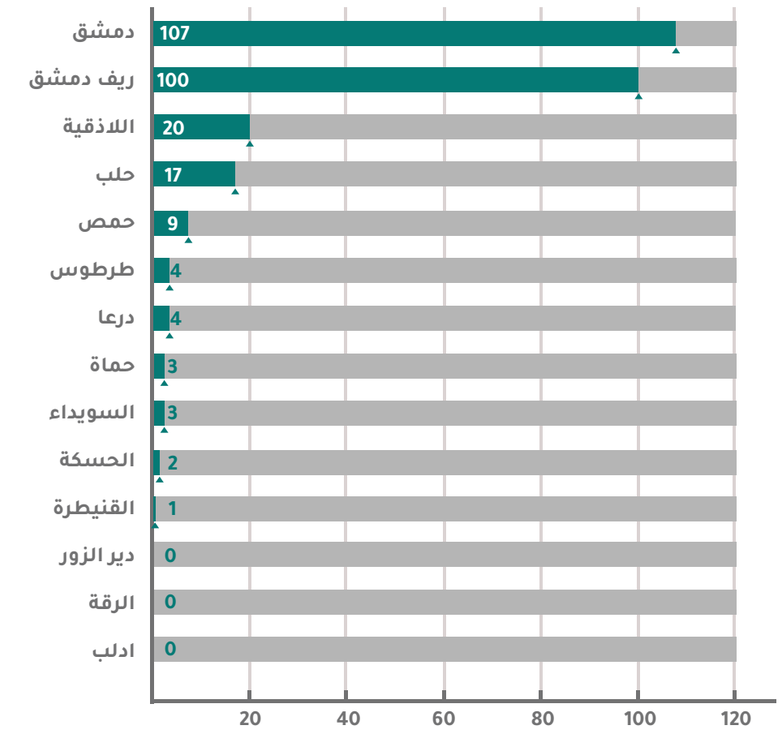

شهدت الفترة كذلك تعديلات بارزة على شركات خاصة في قطاعي الخدمات **التعليمية والصحية**، تركزت في دمشق. بالإضافة إلى ذلك، مثلت الاستثمارات في رساميل شركات **النقل والتخزين** حوالي 8٪ من مجموع رساميل الشركات المسجلة. معظم هذه الشركات تعنى بنقل البضائع براً وبحراً. وقد تكون هذه النزعة مرتبطة بالإعلان عن فتح معبر جابر-نصيب الدولي ذو الأهمية التجارية بين سورية والأردن في تشرين الأول 2018 بعد إغلاق دام ثلاث سنوات.

جغرافياً، سجلت حوالي 77٪ من الشركات الجديدة في محافظتي دمشق وريف دمشق وحدهما. وسجل عدد أقل من الشركات في كل من محافظات اللاذقية وحلب وحمص. تؤكد هذه النزعة إلى استمرارية مركزية عالية فيما يتعلق بالاستثمار وخاصة الاستثمار الرسمي أو المسجل. بالمقابل، من الوارد أن العديد من الشركات التي تسجل في العاصمة وريفها تعمل في نطاق جغرافي أوسع أو ربما تسجل في دمشق لأسباب لوجستية.

تضمن الاستثمار في الشركات الجديدة شركاء أجانب في ربع الشركات تقريباً وهو معدل أعلى من العام المنصرم. كانت المساهمة الخارجية الأكبر لشركاء لبنانيين بحوالي 70 شركة، خاصة في قطاعات تجارة الجملة والتمويل والتأمين والتصنيع. يلي هؤلاء الشركاء الأردنيون الذين ساهموا في 7 شركات، فيما ساهم العراقيون و مواطنون من دول الخليج العربي والفلسطينيون والإيرانيون وروس ومواطنو دول أوروبية بعدد محدود من الشركات.

مقارنة بالشركات المعلن تسجيلها في عام 2018، هناك تغيرات أساسية في قطاعات الاستثمارات بالنسبة للشركات المسجلة في الثلث الأول من عام 2019. أبرز هذه التغيرات هي:

- **ازدياد في ضخ الأموال في قطاع التصنيع، خاصة بالنظر إلى معدل رأسمال الشركات الجديدة.**
- **تراجع في الاستثمار في قطاع البناء والتطوير العقاري، فيما حافظ قطاع التمويل والتأمين على مستوى الاستثمار.**
- **انخفاض في قطاع تجارة الجملة، خاصة من ناحية معدل رأس المال لكل شركة جديدة.**
- **نمو كبير في قطاع النقل والتخزين سواء من ناحية عدد الشركات أو حجمها.**
- **انخفاض عام في مستوى الاستثمارات مقارنة بالفترة السابقة.**

الإعلام السوري الخاص

خلال الثلث الأول من عام 2019، تمت دراسة أكثر من 400 مادة إعلامية متعلقة بالتنمية في سورية صادرة عن 15 وسيلة إعلامية خاصة تنشر إلكترونياً. تم تحليل هذه المواد من ناحية موضوعات التركيز والتغطية الجغرافية.

موضوعات التركيز

خدمياً، حظي قطاعا **الصحة والتعليم** بأكبر تغطية إعلامية. يتزامن هذا مع انخفاض طفيف في رضا الناشطين المحليين عن الصحة وانخفاض أكبر في رضاهم عن التعليم مقارنة بالثلث السابق. أبرز التغطيات الإعلامية حول **الصحة** تناولت تأهيل المراكز الصحية، وحالات سوء التغذية، والأمراض وحالات الصحة النفسية الناتجة عن الحرب، والرعاية الصحية في المخيمات، وإشكالات شركات التأمين الصحي، والحاجات الإغاثية في إدلب وشمال حماة ومخيمات محافظة الحسكة. أما بالنسبة **للتعليم**، فأبرز التغطيات تطرقت إلى تأهيل المدارس، والتسرب الدراسي، وتعدد المناهج الدراسية، والمنح الخارجية وتعليم اللغات، ودمج الطلاب ذوي الإعاقة.

كذلك نالت **الجمعيات** تغطية إعلامية عالية، إلى جانب **التجارة والإعمار**. بالمقابل، لم تلق وسائل الإعلام الخاصة اهتماماً كبيراً بما يتعلق **بالاتصالات والانترنت والكهرباء والنظافة والسياحة**. هذه القطاعات الأربعة نالت كذلك أقل حصة من الاهتمام الإعلامي في الثلث السابق. وتزامنت التغطية الإعلامية لبعض الموضوعات مع نزعات قطاعية

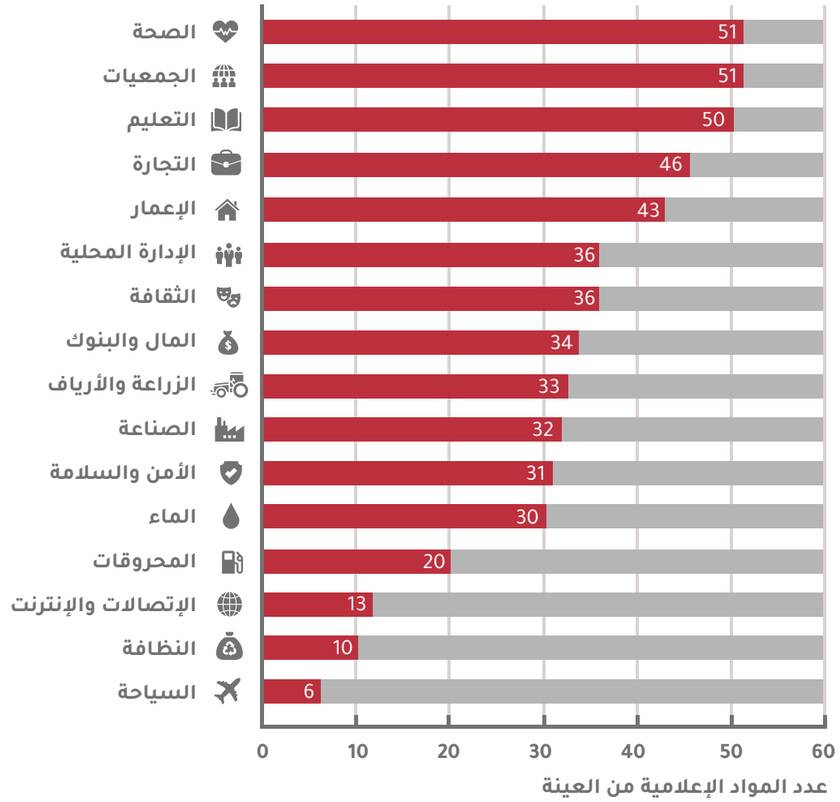

شكل 14: تغطية الإعلام الخاص بحسب القطاع في الثلث الأول من سنة 2019

بارزة. أبرز هذه النزعات تتعلق **بالمحروقات**، فقد أدت أزمة الوقود والانتظار في صفوف طويلة إلى بلبلة اجتماعية كبيرة كانت محور تركيز وسائل الإعلام التي تناولت موضوع المحروقات.

تفاعلات المناطق

تناولت حوالي 39٪ من المواد الإعلامية سورية ككل دون تركيز على منطقة محددة، فيما غطت 14٪ مواداً دولية تتعلق بسورية. على مستوى المحافظات، نالت محافظات الحسكة وإدلب ودمشق وحلب تغطية إعلامية أكبر، فيما كانت القنيطرة والرقة الأقل تغطية خلال هذا الثلث.

في محافظة الحسكة، تركزت التغطية على الزراعة والأرياف والماء والصحة. في إدلب، تركزت على

الجمعيـات والصحـة والتعليـم، وفـي دمشـق علـى الإعمـار والتعليـم والإدارة المحليـة، وفـي ريـف دمشـق علـى الصناعـة والإعمـار، وفـي اللاذقيـة علـى المـاء، وفـي طرطـوس علـى الإدارة المحليـة.

مـن خـلال تغطيـة الإعـلام التنمـوي بيـن الثلـث الأخيـر مـن عـام 2018 والثلـث الأول مـن عـام 2019، يمكـن ملاحظـة مـا يلـي:

- **ارتفـاع كبيـر نسـبياً للتغطيـة الإعلاميـة للجمعيـات والصحـة والتعليـم مقارنـة بالفتـرة السـابقة.**
- **انخفاض نسبي لتغطية المواد المتعلقة بالصناعة.**
- **الاهتمـام بقضايـا السـياحة والنظافـة والكهربـاء والاتصـالات لا يـزال الأكثـر انخفاضـاً.**

ماذا بعد؟

اسـتمرار المحاولـة وتحسـين الالتـزام وتوسـيع دائـرة الشـركاء فـي رصـد وتشـارك واسـتعمال البيانـات المتوفـرة، النتائـج النوعيـة والكميـة لورشـات العمـل التفاعليـة التنمويـة، وتقديـم كشـف حسـاب بشـكل دوري علـى مـدار السـنة. سـيبقي الفرصـة متاحـة لبنـاء مجـال حيـوي مشـترك للجميـع، وزيـادة تلـك المـوارد وتحويلهـا إلـى رأسـمال مجتمعـي سـوري قـادر علـى الاسـتمرار واسـتعادة سـبل الحيـاة وفـق رؤيـة مشـتركة.

إنّ رصيـد تنمـوي هـو مبـادرة مفتوحـة، دعـوة لتشـارك المعرفـة وتبادلهـا فـي إطـار مـرن فكريّـاً، ننتظـر مشـاركتنا ملاحظاتكـم واقتراحاتكـم لإغنـاء المنتـج وتطويـر آليـات التفكيـر فيـه ليكـون أكثـر ذكاءً وأكثـر وصـولاً.

سنسـتقبلُ كل مـا تـودّون مشـاركته علـى البريـد الإلكترونـي developmentassets@gmail.com
أيضـا يمكنكـم التسـجيل فـي القائمـة البريديـة لرصيـد تنمـوي مـن خـلال مراسـلتنا لتصلكـم الأعـداد القادمـة والتحديثـات.

كمـا يمكنكـم الاطـلاع علـى الأعـداد السـابقة والنسـخ الحديثـة بالعربيـة والإنجليزيـة عبـر موقـع رصيـد تنمـوي www.developmentassets.org

رصيد تنموي: العدد ١

www.developmentassets.org